THE ECONOMY

الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

Quarterly bulletin published by SEA (March 2024) (رمضان 1445 هـ) نشرة ربع سنوية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية

نشرة الاقتصاد
بين الماضي والحاضر والمستقبل

The Economy Bulletin
between the past, the present and the future

صدر العدد الأول من نشرة الاقتصاد في شعبان 1410هـ (مارس عام 1990م) أي مع بداية الدورة الثانية من جمعية الاقتصاد السعودية بموافقة مجلس الإدارة حينها والذي ضم عددً من الأساتذة الافاضل ومنهم د.ناصر القعود (أصبح لاحقاً رئيس لمجلس إدارة الجمعية في الدورتين الثالثة والرابعة)، وكان أول رئيس تحرير للنشرة ولسنوات ثم تلاه لاحقاً زملاء أخرون كرام اضافوا لها الكثير.

زودنا سعادة د.ناصر مشكوراً بالأعداد الثلاثة الأولى من النشرة والتي هي بمثابة هدية قيمة نعتز به لما احتوته من مضمون بما في ذلك نبذة عن النشاطات والإنجازات العلمية للعديد من أعضاء الجمعية والاقتصاديين في المملكة العربية السعودية في تلك الفترة.

لقد أشارت افتتاحية العدد الأول من النشرة عن الهدف من إصدارها وهو "زيادة التواصل بين أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية لتحقيق أهدافها في تنمية الفكر العلمي في الاقتصاد وتطويره والإسهام في حركة التقدم العلمي وتبادل المعارف والأفكار، والحاجة للنشرة لتكون رابطًا بين أعضاء الجمعية ولتعرض أنشطتها والأخبار العلمية لأعضائها وأراءهم، بالإضافة إلى استعراض ما ينشر من الكتب والأبحاث في مجال الاقتصاد عمومًا والاقتصاد السعودي بوجه خاص".

ومن هذا المنطلق تسعى النشرة حالياً على الالتزام بهذه الأهداف، وندعوكم لتزويدنا بأي مقترحات وأفكار تدعم مستقبل النشرة وتمكنها من مواكبة التغيرات المستجدة.

يمكنكم الاطلاع على هذه الاعداد التاريخية في أرشيف موقع الجمعية على الرابط: https://sea.org.sa/archive/

الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

نشرة فصلية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية (جمادى الآخرة 1445 هجري/ ديسمبر 2023م)

كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

منح عضوية شرفية للدكتورة نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

أعضاء شرف جمعية الاقتصاد السعودية (منذ إشهارها عام 1985م)

سابك sabic أرقام argaam

الاقتصاد

نشرة إخبارية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية

افتتاحية

كلمة افتتاحية
Opening Statement

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
(رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية)

أصدرت جمعية الاقتصاد السعودية أول عدد من نشرة الاقتصاد في عام 1410هـ (1990م) بهدف تقوية الترابط فيما بين المتخصصين في الاقتصاد في المملكة العربية السعودية. لذا؛ تركيز النشرة على إبراز الإنجازات العلمية لأعضاء الجمعية وعلى البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس بأقسام الاقتصاد في المملكة وأخبارها. كما يستمر العمل على تطوير النشرة بما يحقق مقاصدها والاستفادة من وسائل التواصل الحديثة في نشر الوعي الاقتصادي والمالي في المجتمع، والذي يُعد جزء من الخدمة المجتمعية للجمعية.

ومن باب التحسين تم إضافة لقاء مع شخصية اقتصادية من الذين لهم تجارب ومساهمات فعالة. لذا؛ تضمن العدد لقاء مع معالي د. عبد الواحد الحميد الذي تقلد العديد من المناصب والمهام منها عمله كنائب لوزير العمل وكان عضوًا في مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية.

واستمراراً لما تم في السابق، فقد تضمن هذا العدد ملخص لدراسة علمية عن الكفاءة التقنية لبعض قطاعات الاقتصاد السعودي وهو تأكيد لدور النشرة في توسيع دائرة الاطلاع على مساهمات علمية مفيدة. وبالإضافة إلى المقالات الاقتصادية باللغة العربية، يتضمن العدد ولأول مرة مقالة اقتصادية بالإنجليزية وهي للدكتور بول سوليفان من جامعة جون هوبكنز الأمريكية، كما يختتم العدد بملخصات إنجليزية لأوراق منشورة في العدد الأخير من مجلة الدراسات الاقتصادية الصادرة من الجمعية.

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

سابك sabic
أرقام argaam
إعلان

لقاؤنا ...

مع معالي د. عبدالواحد بن خالد الحميد

Our Interview . . .

With H.E. Dr. Abdul Wahid Alhumaid

المطالبة ببناء مصنع للتمور في مدينة الجوف هي أول مقالة يكتبها الفتى الصغير عبدالواحد بعمره والكبير بأحلامه في عام 1968م، وتمضي السنين ويكبر هذا الفتى ليحصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد عام 1984م، ويصبح لاحقاً نائب للوزير غازي القصيبي في وزارة العمل...

وللحديث أكثر عن الرحلة الثرية لمعالي الدكتور عبدالواحد الحميد وعن محطاته العلمية وخبراته العملية وعلاقته بجمعية الاقتصاد السعودية، ومروراً بحكاياته مع مكتبة فرقدان والصدمة الثقافية له في مدينة جدة كان لنشرة الاقتصاد معه هذا اللقاء...

البطاقة الشخصية

- مكان الميلاد: الجوف 1953م
- المؤهل الدراسي: بكالوريوس اقتصاد (جامعة الملك عبدالعزيز) عام 1976 / ماجستير اقتصاد (جامعة بول ستيت في الولايات المتحدة الأمريكية) عام 1979 / دكتوراة اقتصاد (جامعة ويسكانسون في الولايات المتحدة الأمريكية) عام 1984
- أعمال سابقة منها: نائب وزير العمل/ عضو مجلس الشورى/عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن /وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير/مدير صندوق تنمية الموارد البشرية/ عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية.
- أعمال حالية منها: عضو مجلس أمناء جامعة اليمامة/عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي/عضو مجلس إدارة مركز عبدالرحمن السديري الثقافي ورئيس هيئة النشر/ رئيس الهيئة الإشرافية لكرسي غازي القصيبي للدراسات الثقافية والتنموية بجامعة اليمامة/ عضو دار اليوم للصحافة/ عضو مجلس أمناء جائزة الجوف للتميز والإبداع.

ماهي قصة مصنع التمور؟

عندما كنت في السنة الثالثة المتوسطة بدأت في مراسلة الصحف وكتابة بعض المقالات البسيطة في الشأن العام والثقافة، وكان أول مقال كتبته هو المطالبة بإنشاء مصنع للتمور في منطقة الجوف التي تشتهر بمزارع النخيل، وقد نشرته جريدة الجزيرة بتاريخ 6 رمضان 1388هـ الموافق 26 نوفمبر 1968م، وكنت في الخامسة عشرة من العمر، ولعل ذلك المقال يمثل فاتحةً لاهتماماتي الاقتصادية التي برزت لاحقاً.

ماذا تعني لكم مكتبة فرقدان؟

هي المكتبة المنزلية التي تشاركتُ في تأسيسها مع عمي ثاني الحميد في منزل العائلة عندما كنت تلميذاً في المرحلة الثانوية. كانت فرقدان هي الجنة التي آوي إليها بعد انتهاء اليوم الدراسي، وكنت مدمناً على القراءة ولم تكن لديَّ اهتمامات رياضية أو غيرها مما يميل إليه الفتيان والشباب في تلك المرحلة، وقد قرأت في فرقدان كتب طه حسين والعقاد ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وكلاسيكيات الأدب الروسي والأدب الإنجليزي والأدب الفرنسي المترجم للعربية مثل الجريمة والعقاب لديستويفسكي وقصة مدينتين لتشارلز ديكنز والبؤساء وأحدب نوتردام لفيكتور هيجو وغيرها. وأنا أدين لتلك المكتبة المنزلية، ضمن مصادر أخرى، بالفضل في توسيع الآفاق أمامي في بيئة اجتماعية ريفية محدودة.

كيف تصف تجربتك مع مدينة جدة؟

مدينة جدة من أهم المحطات في حياتي وقد مثّلت بالنسبة لي صدمة ثقافية في حينها بسبب الاختلاف الجذري بين بيئة الجوف وبيئة جدة في ذلك الزمان، وقد انغمستُ في أعماق المجتمع الجداوي من خلال عملي الصحفي في مجلة اقرأ التي عملت فيها أثناء دراستي الجامعية، فتعرفت على كبار أدباء الحجاز مثل محمد حسين زيدان وعزيز ضياء وأحمد عبدالغفور عطار وعبدالفتاح أبو مدين بالإضافة إلى رئيس تحرير المجلة الدكتور عبدالله مناع ومجموعة من الأدباء الشباب. وقد كانت فترة دراستي في جدة ثرية إلى أبعد الحدود، سواءً داخل أسوار الجامعة أو خارجها، ومازلت أحتفظ بصداقات رائعة من كل الأطياف بمن فيهم زملائي في قسم الاقتصاد مثل الدكتور سيد فتحي الخولي والدكتور أحمد نقادي والدكتور محمد نجيب غزالي، وغيرهم.

حدثنا عن قصيدة حديقة الغروب؟

قصيدة وداعية حزينة كتبها المرحوم الدكتور غازي القصيبي قبل رحيله بسنوات قليلة، وقد عايشت مخاضها وولادتها حيث جمعتنا آنذاك وزارة العمل التي كان القصيبي وزيراً لها وكنت نائباً

للوزير، وكانت تلك الفترة مثقلة بالكثير من الأعباء والهموم، ويوم نشرت جريدة الجزيرة قصيدة "حديقة الغروب" شعرتُ أن القصيبي يودعنا فهو كتبها بحدس الشاعر المرهف الذي كان يستشف القادم من الأيام، وقد غادر دنيانا الفانية بعد ذلك بمدة غير طويلة. رحمه الله رحمة واسعة.

كنتم عضواً في مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية لثلاث دورات فماذا تعني لك جمعية الاقتصاد السعودية؟

تشرفت بعضوية مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية مع زملاء كرام تعلمت منهم في بيئة أكاديمية عكست تجربة ريادية ممتدة تاريخياً إلى زمن كلية التجارة التي كان لها دورٌ تأسيسيٌ كبير بالنسبة لنا كاقتصاديين حيث كانت جامعة الملك سعود سباقة في تدريس علم الاقتصاد كتخصص وتخرجتْ منها أجيال من الاقتصاديين الذين كان لهم دور كبير في التأسيس الأكاديمي لعلم الاقتصاد في بلادنا ودور بارز في العمل القيادي الحكومي وفي القطاع الخاص. لذلك فإن عضويتي في مجلس إدارة الجمعية تعني لي الشيء الكثير، ومازلت أتذكر النقاشات التي كانت تجري أثناء الاجتماعات والتي كانت تعكس طموحات الزملاء في المجلس لتجذير دور الجمعية ليس فقط في المجال الأكاديمي وإنما أيضا من خلال التلاحم مع القضايا الاقتصادية والتنموية للوطن والإسهام في دفع العجلة التنموية إلى الأمام.

ماهي رؤيتكم لمستقبل جمعية الاقتصاد السعودية؟

في تقديري الشخصي أن ما يمكن أن تقدمه الجمعية أكبر بكثير من السابق حيث أن الشأن الاقتصادي أصبح في مقدمة الاهتمامات سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي والأهلي وذلك بفضل الزخم الذي أوجدته رؤية السعودية 2030، لذلك فإنني أتمنى أن يكون للجمعية باعٌ أطول في مجال الاستشارات الاقتصادية التي تقود إلى تحقيق مستهدفات الرؤية من خلال العمل مع الحكومة ومع القطاع الخاص وأن يتقدم دورُها على دور الشركات الاستشارية الأجنبية، وهذا الدور يمكن أن تقوم به الجمعية بشكل مباشر أو من خلال شبكة أعضائها في مختلف التخصصات الاقتصادية وفق ترتيبات إجرائية تتم بلورتها بالشكل المناسب وفق الأنظمة أو من خلال تطوير الأنظمة التي تُمكِّن الجمعية من ذلك.

ما هي أبرز القضايا الاقتصادية التي كانت تهمكم اثناء عملكم في السابق في وزارة العمل أو مجلس الشورى وغيره، والتي تهمكم حالياً كذلك؟

عندما كنت عضواً في مجلس الشورى كان اهتمامي منصباً على القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بشكل عام وما يتعلق بتنمية المناطق الطرفية والريفية والتنمية المتوازنة بشكل خاص، وعندما أصبحت أميناً عاماً لمجلس القوى العاملة ثم وكيلاً لوزارة العمل للتخطيط والتطوير ثم نائباً لوزير العمل الدكتور غازي القصيبي (رحمه الله) كان اهتمامي بالدرجة الأولى منصباً على اقتصاديات العمل والاستثمار في رأس المال البشري. وفي الوقت الحاضر، بعد تقاعدي، تهمني تقاطعات الاقتصاد مع الثقافة والتغير الاجتماعي والتحولات التنموية.

تمر المملكة في مرحلة تحول اقتصادي واجتماعي بفضل رؤية ٢٠٣٠، فما هي أبرز مظاهر هذا التحول التي جذبت انتباهك كاقتصادي؟

في تقديري أن أبرز ما يميز رؤية السعودية 2030 هو أنها أحدثت نقلة حقيقية في المقاربة مع مأزق الاقتصادي الرَّيعي الذي ظللنا نتحدث عنه ونعاني منه على مدى سنوات طويلة وذلك من خلال منهجية جديدة تبنتها الرؤية عندما عمدت إلى إحداث تغيير هيكلي في تركيبة الاقتصاد وليس فقط معالجات للمظاهر وذلك وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها وفق خطط زمنية محددة، فقد عانى اقتصادنا من اختلالات هيكلية عميقة رغم النجاحات التي حققتها الخطط التنموية الخمسية منذ مطلع السبعينيات الميلادية فكان من الضروري إعادة ترتيب الأولويات مرة أخرى وتحديد مستهدفات استراتيجية عامة وقِطاعية ومؤشرات أداء كمية ونوعية. ويبهرني حالياً ما يحدث في سوق العمل من إتاحة العمل للمرأة وتوسيع مشاركتها في تنمية الوطن، والتفوق المتلاحق في الاقتصاد الرقمي والمعرفي، وكذلك الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة، والتطورات التي تشهدها قطاعات الخدمات مثل قطاع السياحة والقطاع الثقافي.

لديكم عدد من الكتب، ومنها كتاب "اقتصاديات التعليم: استثمار في أمة". فما هي أبرز النقاط التي ركز عليها الكتاب خصوصاً تلك التي لها علاقة بالوضع الحالي للتعليم في المملكة؟

هذا الكتاب يتطرق بشكل أساسي إلى أهمية التعليم من الجانب الاقتصادي، وبخاصة التعليم العام. وقد كتبته عندما كنت مستشاراً متفرغاً لوزير المعارف (التعليم) الأسبق الدكتور محمد الأحمد الرشيد (رحمه الله) الذي واجهته صعوبات في تمويل متطلبات التعليم العام بسبب ظروف الميزانية في مرحلةٍ ما، فوُلِدت فكرة إقامة مؤتمر عن اقتصاديات التعليم لإلقاء الضوء على أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والعوائد الاقتصادية والتنموية التي يحققها التعليم وضرورة توفير المتطلبات التمويلية للمشاريع التعليمية، وبالفعل تم عقد مؤتمر لهذا الغرض في القصيم في عام 1417هـ حضره وزير المالية ووزراء آخرون، وقدمتُ مادة ذلك الكتاب للمؤتمر ومن ثم تم تطويرها إلى كتاب يحمل عنوان "اقتصاديات التعليم: استثمار في أمة". وقد تم بعد ذلك إنشاء إدارة في الوزارة لاقتصاديات التعليم، وكان من ضمن أهدافها إيجاد قنوات إضافية لتمويل المشاريع التعليمية بجانب القنوات الرسمية.

يُعد معاليكم من القلة من الاقتصاديين القريبين للصحافة المتخصصة، فما هو رأيكم بالإعلام الاقتصادي في المملكة وما يواجهه من تحديات؟

عملت في فترات سابقة رئيساً لتحرير مجلة الاقتصاد الشهرية التي تصدر عن الغرفة التجارية الصناعية بالدمام في عام 1412هـ (1991م) وكذلك رئيساً لتحرير مجلة Saudi Commerce and Economic Review وهي مجلة شهرية اقتصادية كانت تصدر باللغة الإنجليزية عن الغرفة التجارية الصناعية بالدمام، ومارست كتابة المقال الاقتصادي، وقد تطورت الصحافة الاقتصادية بشكل كبير منذ ذلك الوقت، وأصبح لدينا العديد من المنابر الإعلامية الاقتصادية في الوقت الحاضر، وربما تكون المنابر الإعلامية السعودية والخليجية هي الأبرز على المستوى العربي، لكن هناك ضعفاً في الكوادر البشرية الوطنية العاملة في هذا المجال، ولذلك نلاحظ أن معظم مقدمي البرامج الاقتصادية التلفزيونية والمحللين الماليين في الفضائيات السعودية والخليجية هم من غير السعوديين وغير الخليجيين. ومازلت أتطلع إلى أن يكون لدينا مرجعية إعلامية في مجال الاقتصاد النفطي واقتصاديات الطاقة وذلك بالنظر إلى المكانة الكبرى للمملكة في هذا المجال. وأتمنى أن تتضافر جهود كليات وأقسام الاقتصاد مع جهود كليات وأقسام الإعلام في جامعاتنا السعودية لإعداد الكوادر الوطنية الكفؤة في مجال الإعلام الاقتصادي.

ماهي نصيحتكم للمتخصصين في الاقتصاد خصوصاً حديثي التخرج في هذه المرحلة الانتقالية التي يمر فيها سوق العمل؟

في عام 1995 أصدر الاقتصادي الأمريكي جيرمي ريفكن كتابه الشهير "نهاية عهد الوظيفة" The End of Work وتنبأ بأن الملايين من الناس الراغبين في العمل سيجدون الأبواب مغلقة في وجوههم وأن آخرين سيفقدون وظائفهم ما لم يواكبوا المتغيرات التي ستفرضها الثورة التقنية، وها نحن الآن نجد أنفسنا وجهاً لوجه مع أحدث موجه من تلك الثورة والمتمثلة في الذكاء الاصطناعي وتداعياته على سوق العمل. وفي خضم هذه التداعيات سيكون هناك رابحون ويكون هناك خاسرون، وسيكون الرابحون هم الذين يواكبون متطلبات الثورة الرقمية، فلم تعد الشهادة الجامعية هي جواز السفر المؤكد لولوج سوق العمل على النحو الذي كانت عليه سابقاً ما لم يكن صاحب التخصص متسلحاً بالمهارات التي تفرضها الثورة الرقمية.

لذلك يتعين علينا، كاقتصاديين، مواكبة هذه التغيرات التقنية قبل أن يجرفنا طوفانها وألاَّ نركن إلى "الشهادة" فقط، كما أن علينا أن نلتحم بالواقع المعاش ولا نكتفي بترديد النظريات، وأن نواكب الأحداث اليومية لأن الاقتصاد تخصص ديناميكي متحرك ولو تخلف الاقتصاديُ يوماً عن متابعة قرارات البنوك المركزية أو النشرات الإحصائية الاقتصادية أو متغيرات أسواق المال أو غيرها من المتغيرات فسوف سيجد نفسه خارج السياق. وباختصار، يمكن القول إنه يتعين على الاقتصاديين بشكل عام وحديثي التخرج بشكل خاص اكتساب "المهارات" التي تتطلبها الثورة التقنية ومواكبة الأحداث والمتغيرات الاقتصادية، فالاقتصاد كتخصص يختلف عن العديد من التخصصات ذات الطبيعة الاستاتيكية المستقرة التي لا تتغير إلاَّ ببطء شديد.

فعاليات الجمعية
Association Activities

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية خلال الربع الأول من عام 2024م ثلاث فعاليات قيمة بما يتسق وتحقيق أهداف الجمعية العلمية والتوعوية. يمكن تلخيص هذه الفعاليات في التالي:

1. احتفال جمعية الاقتصاد السعودية بيوم التأسيس

بتشريف من سعادة عميدة كلية إدارة الاعمال (بجامعة الملك سعود) د. ريما بنت حسن بن سعيد، شاركت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم الثلاثاء 20 فبراير 2024م بالحفل المقام بمناسبة يوم التأسيس في بهو الكلية. وقد حضر الاحتفال سعادة رئيس مجلس إدارة الجمعية أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد وسعادة د. أحمد بن ناصر الراجحي (نائب رئيس المجلس) وسعادة د. طلال بن حمد السبهان (عضو المجلس وأمين المال) والمدير التنفيذي في الجمعية. هذا وقد شاركت في التنظيم اللجنة الشبابية بالجمعية، كما حضر الحفل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين والأندية الطلابية في الكلية.

2. دورة تدريبية عن "كيفية تصنيف المجلات العلمية"

اقامت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم 29 فبراير 2024م دورة تدريبية بعنوان "كيفية تصنيف المجلات العلمية" قدمها مشكوراً سعادة أ.د. خالد حسيني من جامعة بورتسميث البريطانية ورئيس تحرير مجلة التقارير المالية والمحاسبة التابعة لدار النشر ايميرالد Emerald Publishing.

3. محاضرة بعنوان "أثر برنامج نطاقات في سوق العمل السعودي"

اقامت جمعية الاقتصاد السعودية محاضرة بعنوان "أثر برنامج نطاقات في سوق العمل السعودي" في 25 /8/ 1445هـ (6 /3 / 2024م). قدمها سعادة د. عبدالله بن عبدالرحيم المير (استاذ الاقتصاد المساعد بكلية الاعمال بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن) وأدارها سعادة د. أحمد بن ناصر الراجحي (نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية) وحضرها عدد كبير من المهتمين بالسياسات المتعلقة بسوق العمل السعودي وبالشأن الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

القضاء على فقر الطاقة: قصة نجاح يكتبها صندوق الأوبك

Eradicating energy poverty: A success story written by the OPEC Fund

د. سليمان بن جاسر الحربش

يصادف الأسبوع الأخير من شهر يناير من كل سنة مرور ثمانية واربعين عاماً على تأسيس صندوق اوبك للتنمية الدولية The OPEC Fund for International Development، والذي عُرف باسمه المختصر أوفيد "OFID". لقد شهدت شخصياً مولد النواة الاولى لقيام هذه المؤسسة في قمة اوبك الاولى في مدينة الجزائر عام 1975 ثم تشرفت بتعييني مديره التنفيذي لمدة خمسة عشر عاماً (2003-2018) وشاركت مع زملاء ينتمون الى أكثر من ثلاثين دولة وثقافة في المبادرات والجهود التي بذلها اوفيد في حملته للقضاء على فقر الطاقة.

لا أحد يجادل في اهمية عنصر الطاقة في تحقيق أي تنمية اقتصادية مستدامه. لا غرو اذن -والأمر كذلك -أن يحتدم الجدل في اوفيد حول اهداف الألفية الثمانية التي تصدت لكل اشكال الفقر ماعدا فقر الطاقة الذي هو الهدف التاسع المفقود.

يعُرّف فقر الطاقة بأهم مظاهره وهي وجود مالا يقل عن ستمائة مليون نسمة في العالم محرومون من الطاقة الكهربائية ووجود 2.3 مليار نسمة يحرقون الحطب ومخلفات الحيوانات (مثل الجلّة) في معاشهم اليومي ووفاة ما يصل الى اربعة ملايين نسمه سنوياً جراء استنشاق الهواء الفاسد المنبعث من حرق هذا الوقود، تبعاً لإحصاءات منظمة الصحة العالمية.

بدأ التعريف بفقر الطاقة وقصور الامم المتحدة عن معالجته ضمن اهداف الألفية الصادرة من المنظمة الدولية عام 2000 بشكل واكب الحملة الإعلامية التي طالب بها المقام السامي في برقية وجهها لوزير البترول عند الموافقة على ترشيحي مديرا عاما للصندوق. وأصبح اوفيد يعرف في اوساط المنظمات الدولية المقيمة في فينا مثل منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بصفته الجهة التي ازاحت الستار عن هذا الخلل الجوهري في الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد شمل النشاط الاعلامي المكثف لاوفد عدة ادوات مثل الندوات والمقابلات التلفزيونية والصحفية والنشرات التي تشير الى القضاء على فقر الطاقة على انه الهدف التاسع المفقود. ثم أتت الفرصة المناسبة التي ننتظرها وهي استضافة حكومة خادم الحرمين الشريفين قمة اوبك الثالثة في شهر نوفمبر 2007م، حيث كان من اصداء الحملة التي نظمها ونفذها اوفيد ان طلب منا المشرفون على إعداد البيان الختامي للقمة اعداد نبذة عن فقر الطاقة، ودخلت هذه النبذة في الفصل الثاني من بيان الرياض وهو خاص بالطاقة والتنمية المستدامة.

والحقيقة التي تلت قمة الرياض ان هذا الفصل أصبح نواة لخطة عمل في اوفيد تفرعت الى ثلاثة محاور:

1) التوسع في النشاط الإعلامي.
2) الشراكة مع شركات الطاقة ومنها ارامكو وشل وتوتال وشلامبرجيه.
3) تمويل بعض مشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة في افريقيا واسيا.

بلغ المستوى الاعلامي ذروته بتنظيم اول ندوة عن فقر الطاقة في ابوجا عاصمة نيجيريا شارك فيها عدد من صناديق التنمية العالمية وعلى رأسها البنك الدولي كما شاركت في الندوة شركات طاقة عديدة مثل شيفرون واكسون وشلامبرجيه. لقد كانت أهم نتيجة توصلت اليها الندوة هو ان ألية السوق المعتادة فشلت في حل مشكلة فقر الطاقة ولابد من اسلوب جماعي للتصدي لهذه المعضلة.

وفي صيف عام 2008 دب الذعر في السوق البترولية عندما بلغً سعر زيت خام غرب تكساس 147 دولار للبرميل فدعت المملكة الى مؤتمر طارئ لمنتجي ومستهلكي البترول انعقد في مدينة جدة في 22 من شهر يونيو.

القي الملك عبدالله بن عبدالعزيز (رحمه الله) خطاباً في المؤتمر اطلق من خلاله شعار الطاقة للفقراء Energy for the poor وطلب من البنك الدولي وبقية الصناديق التصدي لفقر الطاقة وخص اوفيد باقتراح مؤداه تخصيص مليار دولار لهذا الغرض، وبعد مفاوضات دامت ثلاث سنوات بين اصحاب المعالي اعضاء المجلس الوزاري وادارة اوفيد وافق المجلس على تخصيص مليار دولار للقضاء على فقر الطاقة، وفي تلك السنة 2011 بدأت الامم المتحدة الحديث عن اهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها فقر الطاقة اي بعد ثلاث سنوات من بدء الحملة التي كان لأوفيد شرف المبادرة بإطلاقها للمرة الاولى .

وفي صيف عام 2012م شارك صندوق اوفيد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ ريو20+ في البرازيل، الذي عقدته تلك الدول التي شاركت في مؤتمر قمة الارض حول التغير المناخي عام 1992 وخلال هذا المؤتمر أعلن اوفيد تخصيص مليار دولار في حساب متجدد للقضاء على فقر الطاقة، وكان هذا الاعلان من اهم النتائج الملموسة للمؤتمر، والذي أقيم اساساً لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة.

بعد صدور اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في سبتمبر 2015م، وتخصيص بند خاص بالطاقة وهو السابع صارت قضية فقر الطاقة مطلباً اممياً كل يحاول المساهمة في ترويجه وتنفيذه مثل مجموعة العشرين ومؤتمرات الاطراف عن التغير المناخي.

كانت مهمة جسيمة هدفها تنفيذ رسالة نبيلة اضطلع بها اوفيد بمساندة منً حكومة خادم الحرمين الشريفين التي تملك أكثر من ثلث رأسمال اوفيد. كانً

من أبرز نتائجها ان نصيب ما يخصص من اعتمادات لمشاريع الطاقة بعد بدء الحملة قد ارتفع من 18 % الى 30 % في السنوات التي تلتها.

اما المشكلة فقد تراجعت بعد صدور اهداف التنمية لكنها لازالت اهم معوقات التنمية في العديد من الدول النامية خاصة تلك التي يصنفها البنك الدولي تحت خط الفقر. وإن كان من جديد في هذه القضية فهو بروز بعدها الأخلاقي اذ كيف يتحدثون في مؤتمرات الاطراف التي تعنى بالتغير المناخي عن الهيدروجين الاخضر كواحد من أنظف انواع الوقود بينما ملايين البشر في افريقيا واسيا لازالوا مضطرين لاستخدام طرق بدائية في معاشهم اليومي مثل حرق الحطب ومخلفات الحيوانات.

أخيراً، تجدر الإشارة الى أنه على المستوى الدولي الحالي فان حلقات النقاش فيما بين منظمات حقوق الانسان والحكومات ومنظمات المجتمع المدني أصبحت تنطلق من مبدأ مهم وهو أنه من أبسط حقوق الانسان الحصول على طاقة حديثة بأسعار معقولة.

ملخص دراسة

أثر سياسة نطاقات وأثر الصادرات على كفاءة تقنية الإنتاج للأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

The impact of Nitaqat policy and exports on the technical efficiency of economic activities in Saudi Arabia

د. ريم عبدالرحمن الشقري

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود

أمين مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

Rshegri@ksu.edu.sa

تُعد كل من إنتاجية عوامل الإنتاج (Total Factor Productivity TFP) وكفاءة تقنية الإنتاج (Technical Efficiency TE) من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس أداء كل من الشركات، الصناعات، القطاعات والاقتصاد بشكل عام، ومن أهم العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، أشار العديد من الاقتصاديين إلى أن تحسين مستويات المعيشة وزيادة معدلات الرفاهية في المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا برفع معدلات الإنتاجية. كما أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي عادة ما يصاحب بتغيرات في مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي والتي تحدث نتيجة التغير في إنتاجية تلك الأنشطة الاقتصادية.

خلال العقود الماضية سعت الأدبيات الاقتصادية لتقديم عدد من التعاريف وتطوير عدد من المنهجيات لقياس كل من الإنتاجية (TFP) وكفاءة تقنية الإنتاج (TE). فهناك من عرف الإنتاجية على أنها الفرق بين إجمالي المخرجات (حجم الإنتاج) وإجمالي المدخلات (الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج)، وفي سياق آخر تم تعريف الإنتاجية على أنها التغير التكنولوجي أو التقدم التكنولوجي. علاوة على ذلك، أشارت عدد من الدراسات إلى أن الإنتاجية تتكون من مكونين، وهما التغير في كفاءة تقنية الإنتاج والتقدم التكنولوجي. تعكس كفاءة تقنية الإنتاج قدرة المنشأة أو الصناعة في إنتاج أقصى كمية من السلع والخدمات باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة. فتتمثل كفاءة تقنية الإنتاج بتناقص الفجوة بين الإنتاج الأمثل، أو أقصى إنتاج تستطيع منشأة ما أو صناعة ما الوصول له في ظل المتاح من عناصر الإنتاج، والإنتاج الفعلي للمنشأة أو الصناعة، بحيث يمكن لتلك الصناعة زيادة إنتاجها دون الحاجة لزيادة عناصر الإنتاج وذلك ناتج عن تحسن كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة نتيجة التعلم عبر الممارسة أو الخبرة، التقدم في التكنولوجيا المستخدمة والتطور في التنظيم الصناعي.

يعد قياس وتحليل درجة كفاءة الإنتاج للمنشأة أو الصناعة أمرا مهماً، لأنه من خلاله تستطيع المنشأة أو الصناعة تعظيم إنتاجها باستخدام الموارد المتاحة لها وبأقل التكاليف، كما أن تحسين كفاءة الإنتاج يساهم في رفع مستوى الإنتاجية والذي بدوره يعد عاملا مهما لتحقيق الرفاه الاقتصادي. أشارت الأدبيات الاقتصادية كذلك إلى أن درجة كفاءة الإنتاج يعد محدداً مهما لهامش الربحية للمنشأة كما أنه يساهم في رفع القدرة التنافسية للسلع المحلية أمام السلع المستوردة أو في الأسواق الأجنبية حيث إن كفاءة الإنتاج تساهم في تخفيض سعر السلع المنتجة مما يزيد من قدرتها التنافسية. علاوة على ذلك، فإن رفع كفاءة الإنتاج في الصناعة يساهم في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية نحو القطاعات أو الصناعات الأكثر إنتاجية والأكثر كفاءة وأيضا يساعد على نقل المعرفة والتقنية المرتبطة بتحقيق الكفاءة الإنتاجية لبقية القطاعات في الاقتصاد مما يعمل على رفع الإنتاجية في الاقتصاد ككل.

قياس كفاءة الإنتاج للمنشآت والقطاعات والصناعات يعد مؤشرا مهما لصانع القرار حيث من خلاله يستطيع صناع القرار معرفة المستوى الحالي للقطاع أو الصناعة ووضع الخطط ورسم السياسات التي تساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأدب الاقتصادي قد أشار إلى العديد من العوامل التي قد تساهم في زيادة كفاءة الإنتاج ولعل من أبرزها الصادرات. تشير فرضية التعلم عن طريق التصدير إلى أن الصادرات سوف تعمل على تعزيز أداء الصناعات المصدرة، وذلك لأن المصدرين سيصبحون عرضة للمعرفة والخبرات في الأسواق الأجنبية، كما أنهم سيواجهون منافسة عالية مما سيعمل على تحفيز المصدرين لإتباع طرق إنتاجية ذات كفاءة عالية وتبني تقنيات حديثة في الإنتاج. علاوة على ذلك، سوف تحقق المنشآت المصدرة اقتصاديات الحجم وذلك لأن السلع المحلية سيكون لها سوق أكبر مما يعمل على زيادة المنافسة وتحسين كفاءة الإنتاج. كما ستعمل سياسات التصدير على نقل التكنولوجيا الجديدة المطبقة من الصناعات الموجهة للتصدير إلى الصناعات غير الموجهة للتصدير، وبالتالي ستتحسن كفاءة الإنتاج في الصناعات غير التصديرية كذلك. كما أشارت

الأدبيات الاقتصادية إلى أن الشركات المصدرة ستعمل على زيادة إنتاجها لأنها ستدخل لأسواق جديدة، وبالتالي سوف يزيد الطلب على العمال، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الأجور، وهذا يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج على الشركات الأقل إنتاجية، مما سيجبرها على الخروج من السوق وبالتالي سيعاد تخصيص الموارد الاقتصادية نحو الشركات الأكثر إنتاجية، مما سيساهم في زيادة إنتاجية الصناعة ككل.

بالرغم من أن رفع مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج TFP وكفاءة تقنية الإنتاج TE يعد من أهم الأهداف الاستراتيجية لصناع القرار وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلات الرفاه الاقتصادي، إلى أن الاحصائيات أشارت إلى أن إنتاجية عوامل الإنتاج في المملكة العربية السعودية قد حققت نموا سالبا خلال الفترة من 2005-2022 وبمتوسط يساوي [3.63-]. قد يعزى هذا النمو السالب لإنتاجية عوامل الإنتاج TFP إلى عدم كفاءة تقنية الإنتاج في المملكة العربية السعودية وذلك لأن كفاءة تقنية الإنتاج تعد مكونا أساسيا للإنتاجية. وعليه، هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات 82 نشاط اقتصادي وخلال الفترة من 2005-2017، كما هدفت هذه الدراسة لتحليل أثر كل من الصادرات وتطبيق سياسة نطاقات على كفاءة تقنية الإنتاج للأنشطة الاقتصادية محل الدراسة. تكمن أهمية في ندرة الدراسات التي تناولت تحليل إنتاجية عوامل الإنتاج في الاقتصاد السعودي كما أن هذه الدراسة تعد أول دراسة قامت بتقدير كفاءة تقنية الإنتاج للأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودراسة أثر تطبيق سياسة نطاقات والصادرات على كفاءة تقنية الإنتاج المقدرة.

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام النهج الحدودي لتقدير كفاءة الإنتاج في الصناعات السعودية باستخدام منهجية تحليل الحد العشوائي (Stochastic Frontier Approach SFA). تهدف هذه المنهجية إلى تعظيم الإنتاج باستخدام المدخلات المتاحة والمحدودة، مما يتيح اشتقاق منحى إمكانات الإنتاج الأمثل والذي يعبر عن أقصى إنتاج ممكن أو الإنتاج الأمثل الذي تستطيع الصناعة الوصول له، واشتقاق منحنى الإنتاج الفعلي والذي سيكون أقل من منحنى الإمكانات الأمثل ويمثل الفرق بينهما عدم كفاءة الإنتاج. منهجية SFA تمكننا من تقدير منحنى إمكانات الإنتاج الأمثل ومحددات عدم كفاءة الإنتاج بمرحلة واحدة حيث يتم تقدير نموذج واحد يقيس مقدار عدم الكفاءة في الإنتاج لكل الصناعات خلال فترة الدراسة وتقدير محددات عدم الكفاءة في الإنتاج.

تقوم منهجية SFA على تقدير دالة الإنتاج التالية:

$$y_{it}=\beta_0+\beta_1 SL_{it}+\beta_2 FL_{it}+\beta_3 M_{it}+\beta_4 K_{it}+\sum_{(j=1)}^{(N-1)}\gamma_j D_j+v_{it}-u_{it}$$

حيث تمثل y_{it} إجمالي الإنتاج للصناعة i في السنة t، SL_{it} تمثل عدد المشتغلين السعوديين في الصناعة i في السنة t، FL_{it} تمثل عدد المشتغلين الأجانب في الصناعة i في السنة t، M_{it} تمثل الإنفاق على السلع الوسيطة في الصناعة i في السنة t، K_{it} تمثل رأس المال مقاسا بإجمالي المشتريات من الأصول في الصناعة i في السنة t، في حين D_j عبارة عن متغير صوري يمثل الصناعات والذي يأخذ في الحسبان الاختلافات غير المحسوبة على مستوى الصناعات. حد الخطأ في المعادلة أعلاه يتكون من جزئين: v_{it} وهو يمثل حد الخطأ العشوائي في حين أن u_{it} يمثل عدم كفاءة الإنتاج والتي سوف تكون دالة في كل من الصادرات ونطاقات. ويمكن كتابة معادلة عدم الكفاءة في الإنتاج، والذي تم قياسها في المعادلة أعلاه، على النحو التالي:

$$u_{it}=\sigma_0+\sigma_1 Export_{it}+\sigma_2 D_t+w_{it}$$

حيث أن $Export_{it}$ تمثل صادرات الصناعة i في السنة t، D_{it} متغير صوري يقيس أثر نطاقات ويأخذ قيمة 0 من 2005-2010 وقيمة 1 من 2011-2017. w_{it} يمثل حد الخطأ.

أشارت نتائج النموذج المقدر إلى أن أثر الصادرات على كفاءة تقنية الإنتاج موجب ومعنوي وكما أشارت النتائج إلى أن كفاءة تقنية الإنتاج بعد تطبيق سياسة نطاق أصبحت أعلى مما كانت عليه قبل تطبيق السياسة. كما أشارت النتائج في جدول (1) بأن متوسط كفاءة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية يساوي 90 %، أي أن الأنشطة الاقتصادية تبعد بحوالي 10 % عن الإنتاج الأمثل أو الأقصى. ويعد قطاع أنشطة الخدمات الإدارية واللوجستية الأكثر كفاءة حيث إن متوسط الكفاءة يساوي 93 % في حين أن كلا من قطاع التعدين وقطاع الأنشطة المالية والتأمين يعد الأقل كفاءة بدرجة عدم كفاءة تساوي حوالي 14 %.

جدول (1): متوسط درجة كفاءة الإنتاج

قطاعات الأنشطة الاقتصادية	درجة كفاءة الإنتاج
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0.918
التعدين	0.850
الصناعات التحويلية	0.907
المنافع	0.879
تجارة الجملة والتجزئة	0.885
النقل والتخزين	0.879
التشييد	0.910
أنشطة الإقامة والمطاعم	0.879
المعلومات والاتصالات	0.925
الأنشطة المالية والتأمين	0.843
الأنشطة العقارية والمهنية والعلمية	0.917
الخدمات الإدارية واللوجستية	0.932
التعليم	0.857
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	0.861
الأنشطة الأخرى	0.872
متوسط درجة كفاءة الإنتاج	0.896

ومن خلال الشكل (1) نلاحظ أن متوسط كفاءة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة من 2005-2017 أخذ سلوكاً تصاعدياً حيث إن كفاءة الإنتاج في عام 2005 بلغت 75 % وقد استمرت كفاءة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية بالتزايد إلى أن وصلت إلى 97 % في عام 2017.

الرسم البياني (١): متوسط كفاءة تقنية الإنتاج للأنشطة الاقتصادية ٢٠٠٥-٢٠١٧

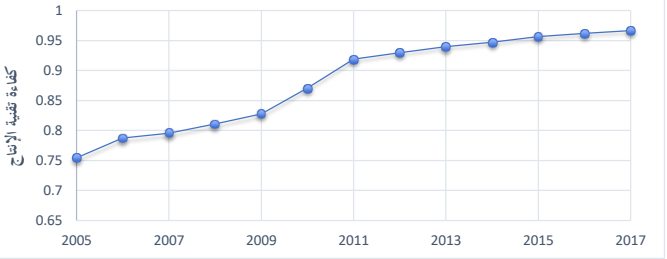

ختاما، نلاحظ أن قياس درجة كفاءة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية قد قدم تصوراً عن الوضع الراهن لأداء تلك الأنشطة، مما يتيح لصناع القرار تبني السياسات اللازمة لتحسين أداء تلك الأنشطة مما يساهم في رفع كفاءة الإنتاج في الصناعات المختلفة ورفع إنتاجية الاقتصاد ككل.

اقتصاديات النشر

The Economics of Publishing

د. مفلح بن علي الشغيثري

المدير التنفيذي لدار جامعة الملك سعود للنشر

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود

المصدر / كاتب المقال د.مفلح بن على الشغيثري

يشير مفهوم النشر إلى عملية إتاحة المعلومات المتوافرة عبر وسائل مختلفة؛ مثل الكتب، والصحف، والمجلات، والتلفزيون، والإذاعة والإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها كافة ومسمياتها. وبهذا المعنى يُعَدُّ النشر جزءًا أساسيًا مما يعرف في أدبيات اقتصاديات المعرفة بدورة المعرفة، التي تتمحور حول ثلاث دورات أولها: دورة إيجاد المعرفة، يتلوها دورة نشر المعرفة، يتبعها دورة استخدام المعرفة، وهي المرحلة الأخيرة التي تكتمل فيها هذه الدورة. وغير خاف أن كل دورة من هذه الدورات المعرفية تُعَدُّ صناعة قائمة بذاتها غير أنها تتكامل وتتشابك مع بعض البعض.

إن الكتاب باعتباره منتجاً معرفيّاً يعد أحد الأمثلة الحية على هذه الدورة المعرفية؛ فصناعة الكتاب تمر بأربع مراحل أساسية تشكل بمجموعها سوقاً اقتصادية من الأهمية بمكان دراسة خصائصها لفهم منظومة أعمالها والعوامل المؤثرة فيها وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التأليف وتبرز أهمية هذه المرحلة اقتصادياً في تحد يواجه المؤلف والناشر على حد سواء وهو اختيار فكرة الكتاب وموضوعه، ومن ثم تحديد عنوانه، وتحديد الجمهور المستهدف به. فعلى الرغم من أهمية الكتاب العلمية؛ فإن عدم دراسة العناصر السوقية له يجعل المؤلف والناشر في تحد حقيقي عند إرادة توزيعه.

المرحلة الثانية: خدمات ما قبل الطباعة وفيها تتم خدمة الكتاب، وتجويده بالتحكيم والمراجعة العلمية وفق شروط الناشر، وتعديل ما يجب تعديله أو تصحيحه، ومراجعة مقروئية النص، والتصحيح اللغوي بحسب لغة الكتاب. كما يتم في هذه المرحلة تصميم الغلاف الخارجي والخلفي للكتاب، والتحرير والإخراج الفني له، والتوثيق القانوني وحفظ حقوق الملكية الفكرية للنسخ الوقية والإلكترونية.

المرحلة الثالثة: خدمات الطباعة والتغليف والنشر الإلكتروني بأحد الصيغ المتاحة (ebub -PDF .....etc) وغيرها من الصيغ الإلكترونية، وهذه هي المرحلة التي يظهر فيها الكتاب بشكله النهائي القابل للتسويق والإتاحة للمجتمع المعرفي بكل الوسائل والسبل المتاحة.

المرحلة الرابعة: خدمات ما بعد الطباعة والنشر الإلكتروني وهي التي تتمثل في خدمات التوزيع والدعاية والتسويق المبني على استراتيجية مناسبة للكتاب وجمهوره المستهدف، وفي هذه المرحلة أيضا يتم استثمار محتوى الكتاب استثمارا يعظم من عوائده المباشرة المتمثلة في بيع نسخه الورقية أو الإلكترونية عبر البحث عن مقدمي الجوائز في موضوع الكتاب أو البحث عن مجالات استثمار محتوياته (الترجمة – الصور – تحويل الكتاب إلى منتجات مرئية أو مسموعة ...الخ) بحسب طبيعة الكتاب.

لم تحظ اقتصاديات النشر للكتب بالاهتمام من قبل الباحثين فحتى الآن ما زالت الدراسات الأكاديمية التي تتناول سوق الكتاب والنشاط العلمي في النشر في بداياتها - ليس هذا في عالمنا العربي فحسب بل وفي أسواق البلدان المتقدمة - وربما يعود السبب في ذلك إلى أن النظرة الاستثمارية لدورة المعرفة لم تتشكل إلا مؤخرا، وذلك حين أصبح الاستثمار المعرفي صناعة مؤسسية تتطلب تضافر الجهود على المستويات كافة لتوفير المناخ الملائم لبناء مجتمع معلوماتيّ يشجّع على الابتكار، بل والإبداع، ودعم البحث والتطوير وإنتاج المعرفة المستدامة. كما أصبح النشر من بين أشياء أخرى أحد أهم المؤشرات التي تستخدم للدلالة على تحديد مستوى تطور الاقتصاد، وهو يقاس عادة بنسبة المحتوى المعرفي إلى منظومة الخدمات والسلع، ومعدل تجارة المعرفة في الميزان التجاريّ للدولة، وعدد حقوق الملكيّة الفكريّة، وبراءات الاختراع. ومعدّل الإنفاق من الناتج المحليّ الإجماليّ على التطوير والبحث.

في عالم صناعة الكتاب المعاصر أصبح الكتاب سلعة اقتصادية تخضع للتقييم الاقتصادي والسوقي بالتوازي مع القيمة العلمية والثقافية لموضوعه، ومن هنا أصبحت دور النشر تدرس بعناية العوامل التي يمكن أن تؤثر في الطلب على الكتاب قبل الإقدام على تبني نشره، ويمكن في هذا الصدد تقسيم تلك العوامل المؤثرة في نشر الكتاب إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية (انظر الشكل المرفق). فالعوامل الخارجية - ونعني بها القوى التي يمكن أن تؤدي دوراً في تغيير حجم الطلب على الكتاب، ولا يملك الناشر القدرة على التأثير فيها خلال مدة سريان الحقوق لدار النشر - من مثل الحالة العامة للاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد في حالة انتعاش فإن ذلك من شأنه زيادة الطلب على السلع والخدمات بمقادير مختلفة - ومن ضمنها الطلب على الكتاب.

وهناك عامل خارجي آخر يتمثل في الحالة العامة للثقافة والتعليم، فكلما كان المجتمع يتمتع بنسب أقل من الأمية وقدر عال من التقدير للعلم والثقافة ودورها في تقدم المجتمع؛ فإن ذلك من شأنه زيادة الطلب على الكتاب باعتباره مصدراً من مصادر التعلم الموثوقة، كما أن من شأن القرارات التي تتخذها الدولة أو منظماتها أيضاً التأثير في الطلب كارتفاع الضرائب وقوانين حماية الملكية الفكرية، وارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه باعتبارها تكلفة التمويل للمستلزمات الإنتاجية لنشر الكتب، ويضاف إلى ذلك عوامل أخرى لا تتمكن دور النشر من السيطرة عليها أو التحكم فيها؛ مثل الإقبال على القراءة ونوعها، وسمعة المؤلف، والكتب والعناوين المنافسة للكتاب، وكلفة السلع المنافسة والمكملة والبديلة للكتاب، ومدى توافرها. ونعني بالعوامل مجموعة القرارات التي تُتخذ من قبل دور النشر التي من شأنها التأثير في الطلب، ومن تلك العوامل الداخلية عنوان الكتاب، وموضوعه، وتصميم غلافه، والخدمات الملحقة به، وجودة المواد المستخدمة في الطباعة، بالإضافة إلى أسعار الكتب، وحملات الدعاية والإعلان، وطرائق وصول الكتاب وتكلفتها، وكذا حوافز البائعين، والانتشار الجغرافي لشبكات التوزيع... إلخ.

أما سوق صناعة الكتاب في المملكة العربية السعودية، فإنه يصعب على وجه الدقة تحديد حجمها نظراً لعدم وجود إحصاءات دقيقة ومفصلة عن هذه السوق، وتضارب الموجود منها، وعلى الرغم من ذلك فإن المملكة العربية السعودية تُعَدُّ أحد أقطاب النشر في منطقة الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام حيث يتجاوز حجم هذه السوق - بما في ذلك قطاع الطباعة - وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً 10 مليارات ريال منها 4.5 مليارات في قطاع النشر وحده، وتعمل في هذه السوق نحو 500 دار نشر سعودية، و4509 موظفين. كما تحتل المملكة المرتبة الأولى في تسويق الكتب في منطقة الشرق الأوسط؛ ولذا نجد كبريات دور النشر العالمية والعربية تحرص على دخول السوق السعودية لتسويق مؤلفاتها ومصنفاتها، إذ يعد القارئ السعودي من أعلى القراء شراء للكتب بحسب تصريح رئيس اتحاد الناشرين السعوديين ورئيس جمعية الناشرين السعوديين. كما بلغت حصيلة الإنتاج الفكري السعودي الموثقة خلال عام 2022، حوالي 7140 مصدراً معرفياً، بحسب التقرير الإحصائي الذي أصدرته مكتبة الملك فهد الوطنية الذي رصدت من خلاله إنتاج 10 أشهر، بدأت من 1 يناير إلى 31 أكتوبر 2022. ووفق هذا التقرير، بلغت أوعية المعلومات التي منحت الرقم الدولي المعياري 7140 وعاءً معلوماتياً، منها 6067 كتاباً ورقياً، و617 كتاباً إلكترونياً، و410 عناوين لكتيبات، و6 خرائط، و40 مجلة. فيما بلغ عدد شهادات الإيداع التي صدرت للكتب والمنشورات 7373 شهادة إيداع، منها 3153 للكتب، و3633 رسالة جامعية، و134 كتيبًا، و69 مطبوعة دورية، و351 مادة إلكترونية، و14 مفكرة، و6 مواد فنية، ومطويتان، و6 بطاقات.

وتواجه سوق صناعة الكتاب السعودي والخدمات اللوجستية المساندة لها تحديات تحد من استغلال مواردها بما تستحقه، ومن الأهمية بمكان مواجهتها بما يسهم في زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي السعودي خدمة لتنويع الهيكل الاقتصادي كأحد مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومن بين أهم هذه التحديات: -

1. افتقار السوق إلى البيانات التفصيلية والمستدامة حول عناوين الإصدارات ومجالاتها، وحجم المبيعات؛ مما يجعل اختيار فكرة الكتاب وموضوعه يخضع لتقديرات المؤلفين دون معرفة حقيقية بظروف سوق الكتاب.
2. تطبيق مبدأ الرقابة القبلية على المحتوى للكتاب؛ مما يعزز من التسرب في قطاع النشر المحلي إلى السوق الخارجية.
3. حجم عدد النسخ المطبوعة من الكتب المنشورة تتراوح غالباً بين 1000-500 نسخة إلا في بعض العناوين الاستثنائية، إما لسمعة الكاتب، أو طبيعة الكتاب (الكتب المدرسية)؛ مما يرفع تكاليف الطباعة بما لايقل عن 25% تقريباً.
4. الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للمؤلف والناشر؛ مما يتسبب في خسائر فادحة لدور النشر وتؤثر بشكل مباشر في تقليص إصدارات دور النشر من العناوين ومن النسخ المطبوعة منها.
5. تكاليف التوزيع الباهظة التي تصل إلى نسبة 60% من سعر البيع المعلن للكتاب.

ولمواجهة هذه التحديات يتطلب الأمر تضافر الجهود من المهتمين بقطاع النشر في القطاع العام والخاص، وعلى رأسهم وزارة الثقافة والهيئات التابعة لها، وخاصة منها هيئة الأدب والنشر والترجمة للعمل على توفير قاعدة معلومات لسوق الكتاب السعودي تضم معلومات تمكن سوق صناعة الكتاب من بناء إستراتيجيات نشر تتسم بالكفاءة والمرونة، والتنبؤ بسلوكها والتكيف مع أوضاعها. كما أن تطبيق مبدأ الرقابة البعدية على المحتوى أسوة بوسائل النشر الأخرى سيعمل على الحد من التسرب في قطاع النشر للناشرين إلى دول مجاورة. كما أن إعفاء مبيعات الكتب من الضريبة سيكون محفزاً وداعماً لتعميق الطلب على الكتاب بأنواعه المختلفة. وأخيراً فإن التعامل الحازم مع قرصنة الكتاب، وتطبيق قوانين وتشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية، والتوعية بها لشرائح المجتمع، وبيان فوائدها على نمو القطاع وتطويره وتعميقه يُعَدُّ ضرورة ملحة لأطراف صناعة الكتاب من جهة، ومن جهة أخرى يدعم الإبداع والابتكار في هذا القطاع على المدى الطويل.

وقبل الختام يحسن التنويه بأن التطور الرقمي في قطاع النشر، وإن كان يشكل تحديًا كبيرًا لصناعة الكتابة والنشر الورقية، لكنه يفتح في الوقت نفسه أبوابًا جديدة للإبداع والتجديد. ومن المهم أن يتم الاستفادة من الفرص الجديدة التي يوفرها العصر الرقمي، وعدم اعتباره بديلا عن الكتاب التقليدي، فالدراسات التي تناولت هذا الموضوع أثبتت أن الكثير من القراء لا يرغبون في التخلي عن تجربة قراءة الكتاب بشكله التقليدي، ومن التجارب الحميدة والمبتكرة التي قام بها بعض الناشرين دمج التقنية الحديثة مع الكتب التقليدية، كإضافة رموز QR على الصفحات الورقية للكتب الورقية؛ لتوفير معلومات إضافية وتفاصيل مهمة حول الموضوعات التي يتناولها الكتاب.

الذكاء الاصطناعي و صنع القرار الاقتصادي

Artificial intelligence and the economic decision-making

د. هند بنت بدر العفيصان

أستاذة الاقتصاد المساعد، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

في المشهد الاقتصادي سريع التطور اليوم، تبرز ظاهرة دمج الذكاء الاصطناعي في عمليات صنع القرار. حيث أحدثت تقنيات الذكاء الاصطناعي ثورة في كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية، من تحسين تخصيص الموارد إلى التنبؤ باتجاهات السوق. يستكشف هذا المقال الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد، ويسلّط الضوء على فوائده المحتملة ويعالج التحديات التي يطرحها.

يعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز عملية صنع القرار الاقتصادي في مختلف المجالات، حيث تكمن إحدى نقاط القوة والتميز الرئيسية في قدرته على تحليل مجموعة ضخمة من البيانات بسرعة ودقة لا مثيل لهما. وفي الاقتصاد، تمكّن هذه القدرة صنّاع السياسات والشركات والمؤسسات المالية من اتخاذ قرارات رشيدة وأكثر استنارة بناءً على رؤى قوية تعتمد على البيانات.

بالإضافة الى ذلك، يتم استخدام أدوات التحليلات التنبؤية المدعومة بالذكاء الاصطناعي بشكل متزايد للتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية وسلوك المستهلك وديناميكيات السوق. ومن خلال تحليل البيانات التاريخية وتحديد الأنماط، يمكن لهذه الأنظمة توليد توقعات بدقة أكبر، مما يساعد صنّاع السياسات على صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية وعلى تحسين استراتيجياتها المستقبلية.

وفي الأسواق المالية، تُحدث خوارزميات الذكاء الاصطناعي ثورة في ممارسات إدارة المخاطر. ويمكن لهذه الأنظمة تقييم مخاطر السوق في الوقت الفعلي، والكشف عن الأخطاء، والتنبؤ بالاضطرابات المحتملة، مما يمكّن المستثمرين من اتخاذ قرارات أكثر استباقية ووعيًا بالمخاطر. علاوة على ذلك، يمكن لنماذج المخاطر المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أن تعزز استراتيجيات إدارة المحافظ، مما يؤدي إلى تحسين العائدات وتقليل التعرض لتقلبات السوق.

تجدر الإشارة إلى أن خوارزميات تحسين الذكاء الاصطناعي تعمل على إعادة تشكيل عمليات تخصيص الموارد لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في مختلف القطاعات، ومنها على سبيل المثال:

1. **التصنيع:** حيث يعمل الذكاء الاصطناعي على تحسين جداول الإنتاج وإدارة المخزون والخدمات اللوجستية لسلسلة التوريد في الصناعات التحويلية. من خلال تحليل توقعات الطلب وقدرات الإنتاج وقيود سلسلة التوريد.
2. **الرعاية الصحية:** يتم استخدام خوارزميات تحسين الذكاء الاصطناعي لتحسين جدولة المرضى، وتخصيص موارد المستشفى، وإدارة الموارد الطبية. يمكن لهذه الخوارزميات تحسين مستويات التوظيف وتخصيص الأسرّة واستخدام المعدات، مما يؤدي إلى الكفاءة التشغيلية.
3. **النقل والخدمات اللوجستية:** يُحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في مجال النقل والخدمات اللوجستية من خلال تحسين تخطيط الطريق وإدارة الأسطول وجداول التسليم. يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحليل أنماط حركة المرور، والظروف الجوية.
4. **الطاقة:** تعمل خوارزميات تحسين الذكاء الاصطناعي على تحسين إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها. يمكن لهذه الخوارزميات تحسين جداول توليد الطاقة، وإدارة استقرار الشبكة، مما يؤدي إلى توفير التكاليف وتحسين الموثوقية في إمدادات الطاقة.
5. **التمويل:** يعمل الذكاء الاصطناعي على تحسين الخدمات المالية من خلال تجويد إدارة المحافظ وتقييم المخاطر واستراتيجيات التداول. يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحليل بيانات السوق وتحديد الاتجاهات وتحسين أداء المحافظ الاستثمارية لزيادة العائدات وتقليل المخاطر.

6. **البيع بالتجزئة:** تعمل خوارزميات تحسين الذكاء الاصطناعي على تحسين إدارة المخزون، واستراتيجيات التسعير، والتنبؤ بطلبات العملاء. من خلال تحليل بيانات المبيعات وتفضيلات العملاء واتجاهات السوق، يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحسين تشكيلة المنتجات واستراتيجيات التسعير والأنشطة الترويجية لزيادة المبيعات والأرباح.
7. **الزراعة:** يعمل الذكاء الاصطناعي على تحسين تخصيص الموارد في الزراعة من خلال تحسين إدارة المحاصيل وجدولة الري وعمليات الحصاد.
8. **البناء والتشييد:** تعمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي على تحسين جدولة المشروع، وتخصيص الموارد، والخدمات اللوجستية للبناء من خلال تحليل الجداول الزمنية للمشروع، وتوافر الموارد، وقيود البناء.

من ناحية أخرى، فالاعتماد على الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار الاقتصادي لديه العديد من التحديات التي تحتاج إلى معالجة ومنها:

1. **جودة البيانات والتحيز:** تعتمد فعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على جودة وتمثيل البيانات التي يتم تدريبها عليها. يمكن للتحيزات الموجودة في سلسلة البيانات التاريخية أن تؤدي عن غير قصد إلى إدامة النتائج التمييزية أو

التنبؤات غير الدقيقة. لذا تعد معالجة تحيزات البيانات وضمان جودتها أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز موثوقية وعدالة القرارات الاقتصادية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

2. **المخاوف الأخلاقية والتنظيمية:** تثير الآثار الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار الاقتصادي مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية والشفافية والمساءلة. يجب أن تلتزم عمليات صنع القرار الخوارزمي بالمعايير الأخلاقية والأطر التنظيمية للحماية من سوء الاستخدام أو التمييز المحتمل. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى قدر أكبر من الشفافية لتعزيز الثقة والمساءلة بين أصحاب المصلحة.

3. **التأثير الاجتماعي والاقتصادي:** قد يكون للتبني الواسع النطاق للذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار الاقتصادي آثار اجتماعية واقتصادية عميقة، بما في ذلك إزاحة الوظائف، وعدم المساواة في الدخل، والتغيرات الهيكلية في أسواق العمل. ويتعين على صناع السياسات أن يتعاملوا بشكل استباقي مع هذه التحديات من خلال تنفيذ تدابير مثل برامج إعادة تشكيل المهارات، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتوزيع العادل للفوائد المتولدة عن الذكاء الاصطناعي.

وفي الختام، يمثل دمج الذكاء الاصطناعي في عمليات صنع القرار الاقتصادي نقلة نوعية ذات آثار بعيدة المدى. وفي حين يحمل الذكاء الاصطناعي وعودا هائلة في تعزيز الكفاءة والدقة والابتكار، فإن تبنيه يجب أن يكون مصحوبا بمعايير أخلاقية قوية، ورقابة تنظيمية عالية، وتدابير استباقية للتخفيف من المخاطر المحتملة والآثار المجتمعية. ومن خلال التغلب على هذه التحديات بفعالية، يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تمكين صناع القرار ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام في العصر الرقمي.

بحوث منشورة لعضوات هيئة التدريس بقسم الاقتصاد في جامعة الأميرة نورة

Published research by faculty members in the Economics Department at PNU

1- Alsulami, A., Mabrouk, F., & Bousrih, J. (2023). Flexible Working Arrangements and Social Sustainability: Study on Women Academics Post-COVID-19. *Sustainability, 15* (1), 544.

2. Alanzi, E. M., Kulendran, N., & Nguyen, T. H. (2023). Religious Tourism Demand and Country Prosperity: An Empirical Study of Saudi Arabia. *International Journal of Religious Tourism and Pilgrimage, 11* (2), 5.

3. Cui, M., Wong, W. K., Wisetsri, W., **Mabrouk, F.**, Muda, I., Li, Z., & Hassan, M. (2023). Do oil, gold and metallic price volatilities prove gold as a safe haven during COVID-19 pandemic? Novel evidence from COVID-19 data. *Resources policy, 80,* 103133.

4. **Sarabdeen, M., & Alofaysan, H**. (2023). Investigating the Impact of Digital Transformation on the Labor Market in the Era of Changing Digital Transformation Dynamics in Saudi Arabia. *Economies, 11* (1), 12.

5. An, N. B., Kuo, Y. L., **Mabrouk, F.**, Sanyal, S., Muda, I., Hishan, S. S., & Abdulrehman, N. (2023). Ecological innovation for environmental sustainability and human capital development: the role of environmental regulations and renewable energy in advanced economies. *Economic research-Ekonomska istraživanja, 36* (1), 243-263.

6. Abbas, J., Wang, L., Belgacem, S. B., **Pawar, P**. S., Najam, H., & Abbas, J. (2023). Investment in renewable energy and electricity output: Role of green finance, environmental tax, and geopolitical risk: Empirical evidence from China. *Energy, 269*, 126683.

7. Borgi, H., **Mabrouk, F., Bousrih, J**., & Mekni, M. M. (2023). Environmental Change and Inclusive Finance: Does Governance Quality Matter for African Countries?. *Sustainability, 15* (4), 3533.

8. Adam, N. A., & **Alofaysan, H**. (2023). External Knowledge Flows and Small and Medium-Sized Enterprises' Innovation Capabilities Enhancement: An Empirical Investigation. *Sustainability, 15*(5), 4071.

9. Bonnefond, C. & **Mabrouk, F**. (2023). Après le printemps arabe et la crise du COVID-19, que reste-t-il des classes moyennes tunisiennes ?. *Maghreb - Machrek*, 254-255, 37-53.

10. **Binsuwadan, J.**, Wardman, M., de Jong, G., Batley, R., & Wheat, P. (2023). The income elasticity of the value of travel time savings: A meta-analysis. *Transport Policy, 136*, 126-136.

11. Fan, Q., Abbas, J., Zhong, Y., **Pawar, P**. S., Adam, N. A., & Alarif, G. B. (2023). Role of organizational and environmental factors in firm green innovation and sustainable development: Moderating role of knowledge absorptive capacity. *Journal of Cleaner Production, 411*, 137262.

12. Belgacem, S. B., Adam, N. A., Khatoon, G., & Pawar, P. S. (2023). Do green finance, low-carbon energy transition, and economic growth help in environmental investment?: Empirical evidence from emerging economies in Asia. *Geological Journal.*

13. She, W., & **Mabrouk, F**. (2023). Impact of natural resources and globalization on green economic recovery: Role of FDI and green innovations in BRICS economies. ***Resources Policy, 82***, 103479.

14. **Hassan, F. A**. (2023). Are the World Countries Achieved the United Nations Sustainable Development Goal of Caring for People? A Case Study of Reducing Unemployment. **Review of Economic and Finance.** vol.21.2023.

15. Chaudhary, S., Kaur, P., **Alofaysan, H**., Halberstadt, J., & Dhir, A. (2023). Connecting the dots? Entrepreneurial ecosystems and sustainable entrepreneurship as pathways to sustainability. ***Business Strategy and the Environment***.

16. **Omer, S., Hasan, F., & Pawar, P**. (2023). The Impact Of Inflow Migration On Unemployment In Selected European Countries During The Period 1995-2021. ***resmilitaris, 13*** (3), 2803-2815.

17. **Bousrih, J**. (2023). The impact of digitalization on the banking sector: Evidence from fintech countries. ***Asian Economic and Financial Review, 13*** (4), 269-278.

18. **Abdulrahim, H., & Yousif, G**. (2023). Remote Work Implications on Productivity of Workers in the Saudi Financial Sector. ***International Journal of Professional Business Review:*** *Int. J. Prof. Bus. Rev., 8*(4), 12.

19. **Yousif, G. M. A**. (2023). Investigating the Causal Relationship between Transportation Infrastructure and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia. ***Current Aspects in Business, Economics and Finance*** *Vol. 9*, 1-20.

20. Wang, F., Wong, W. K., Ortiz, G. G. R., Al Shraah, A., **Mabrouk, F**., Li, J., & Li, Z. (2023). Economic analysis of sustainable exports value addition through natural resource management and artificial intelligence. ***Resources Policy, 82***, 103541.

21. **Mabrouk, F., Bousrih, J., Elhaj, M., Binsuwadan, J., & Alofaysan, H.** (2023). Empowering Women through Digital Financial Inclusion: Comparative Study before and after COVID-19. ***Sustainability,*** *15*(12), 9154.

22. Ben Mim, S., Nouira, R., & **Mabrouk, F.** (2023). Non-Linear Determinants of Developing Countries' Sovereign Ratings: Evidence from a Panel Threshold Regression (PTR) Model. *Sustainability, 15* (4), 3390.

23. **Hassan, F. A**. (2023). Nexus between poverty gap and macroeconomic performance in the MENA region during the period 1990-2021. ***Technium Social Sciences Journal, 44,*** 750-763.

24. **Mabrouk, F., Abdulrahim, H., & Alsmari, E**. (2023). A Comparative Analysis of Student Satisfaction and Motivation, Academic Performance and Subjective Well-Being Before and During Covid-19 Pandemic. ***Journal of Educational and Social Research,*** *13* (2), 42.

25. Nithyakirrthy, p, Shanthi, R, **Pawar, P, & Aldowish, A**. (2023) Impact of Wilflful Default on Financial Performance of Public and Private Sector Banks in India. **Review of Economic and Finance**: vol.21.

26. **Binsuwadan, J., Yousif, G., Abdulrahim, H., & Alofaysan, H**. (2023). The Role of the Circular Economy in Fostering Sustainable Economic Growth in the GCC. ***Sustainability, 15*** (22), 15926.

27. **Sarabdeen, M., Elhaj, M., & Alofaysan, H**. (2024). Exploring the Influence of Digital Transformation on Clean Energy Transition, Climate Change, and Economic Growth among Selected Oil-Export Countries through the Panel ARDL Approach. ***Energies****, 17* (2), 298.

28. **Alnafisah, N, Alsmari, E, Alshehri, A, Binsuwadan, J**. (2024) Assessing the Impacts of Technological Innovation on Carbon Emissions in MENA Countries: Application of the Innovation Curve Theory. **Energies**. 17(4):904.

29. **Alnafisah, H**., & Alwohaibi, L. (2024). The Cost Efficiency and Competition Relationship: Evidence from Saudi Arabian Banks and Non-Structural Approaches to Analysis. ***Economies****, 12*(1), 15.

Two deceptive terms: “energy independence” and “clean energy”

Dr. Paul J. Sullivan
Atlantic Council, and Johns Hopkins University

“Energy independence’ is a myth, and using the term is a deception. The same is the case for “clean energy.” Energy independence is constantly confused with greater energy security.

If any energy is imported into a country, it is not energy independent. A country is not energy independent if technologies or parts for energy systems are imported. If energy experts are imported, then a country is not energy independent. If any finance for an energy system is from outside the country, then the country is not energy independent. A country is not energy independent if it does not build its own tankers and LNG carriers. Suppose a country does not develop its electricity grid with all its complexities and parts, including aspects of the Internet of Things, with only domestic content. In that case, that country is not energy independent. If any country’s energy infrastructure has a foreign element, such as a large refinery, electricity transformers, or a microchip, the country is not energy independent.

Countries are energy interdependent. That is part of the reality of trade, development, and technological change and choice.

Should we ask for food, fertilizer, transport, chemicals, IT, and even toy independence within our gigantic and complex world trade, technology, and development systems? The benefits of trade and cooperation in technology and other developments would be thwarted. And costs would go up given we would be ignoring the benefits of trade, which historically have been enormous. The only close to a genuinely autarkic state in recent decades was Enver Hoxha’s Stalinist closed state of Albania. This state was caught in a poverty trap that finally escaped with trade, financial flows, technology, and educational/informational flows.

And I could go on and on – and often do in the classroom, advising, and public talks, but this is frequently an uphill effort. Sometimes, it is like climbing Everest without oxygen. Words have meaning. And those words should be used in their exact nature, not to deceive. And many people have been deceived and are deceiving either wittingly or unwittingly worldwide. “Clean energy” is often confused with “cleaner energy.”

No energy is clean. Some energy systems are cleaner than others. Those who claim an energy system is clean are engaged in deception. It is often stated that wind, solar, and other renewable energy systems are clean. That is not the case along their supply chains and over their lifecycles. Where do the minerals and metals come from to make them? How are these metals processed? How are these systems transported for imports and exports? How are they built out? What other energy sources are used to make them?

Ask the cobalt miners in the Democratic Republic of the Congo and the nickel miners in Indonesia to see how clean those activities are. And this brings up the moral uncleanness, particularly in the DRC, of some “clean energy.” Ask the lithium miners in various parts of the world. Clean energy is anything but clean, but some energies are cleaner than other forms of energy. Clean energy “advocates” often look at the pollutants just at the technology applications, like wind vanes not producing CO2. The entire supply chain must be considered. China dominates the production of “clean energy” systems while mainly using coal to make them.

Now let us look at Electric Vehicles, often called “clean.” How are these vehicles made, and with what? How do they get from where they are made to customers? How much dirty mining went into making these “clean” vehicles, and especially their batteries? What happens when they have reached the end of their useful lifetimes? EVs from and in China are made chiefly with coal and use electricity mainly generated with coal. Is that clean?

Any product or process must be analyzed over its complete supply chain and lifecycles. It must be compared with other products and processes over their entire supply chains and lifetimes. Otherwise, any statements on clean or cleaner are deceptions.

“Clean energy” and “energy independence” have been locked in too many people’s thinking. These are so overwhelmingly accepted yet misunderstood that the deceptions are not apparent to many. If you walked into a house and saw that part of it was dusty and dirty, would you agree it was a clean house? But let us hide the dusty and dirty parts and only talk of the pristine dining room and kitchen for the guests? Is that honest?

Sir Walter Scott famously wrote: “Oh, what a tangled web we weave, when first we practice to deceive!” Indeed, using deceptive phrases in energy policy will push us further onto a slippery slope of deception – and destructive policies. The truth matters.

Abstracts from The Journal of Economic Studies

Vol. 15, Issue 2 (Printed Edition)

The "Journal of Economic Studies" is a (periodical - scientific – Refereed) publication that is issued biannually by the Saudi Economic Association, since 1998. The Journal is concerned with publishing research and scientific reviews that have not been previously published, covering variety economic topics and issues. The latest issue of JES (Dec. 2023) included the following four articles:

The role of endowments in increasing the gross domestic product in the Kingdom of Saudi Arabia

Salah S. Abd El-Ghani

Abstract: The endowment has great importance in the development of societies. Therefore, research comes to identify the role of the endowment in increasing GDP, based on economic and statistical data. Using a standard model that shows the relationship between the dependent variable (GDP), and the independent variables under study in Saudi for the period (1994:2022). The standard model equation has been estimated by (ARDL) Model to verify the existence of a long-run equilibrium relationship between the independent variables and GDP and to verify this relationship by the error correction model (ECM). Endowment institutions are the pillars of economic and social life. There is a great opportunity for the endowment sector to regain its vital position and become a major contributor to the non-profit sector. As Saudi Vision 2030 aims to increase the contribution of this sector to GDP from %0.3 to %5. The endowment has multiple positive economic and social effects, as there is a positive relationship in the short run between the collective, social, and personal service variables and GDP. Among the most important challenges

facing non-profit sectors, financial flows at a rate of %30.16. The research recommends the issuance of legislation that guarantees good investment in the endowment, its financial independence, the development of its management, and the qualification of its cadres, under the umbrella of endowment governance.

The impact of COVID-19 on the Saudi Stock Market across different sectors (TADAWUL) (an empirical study using the NARDL Model))

Nouf S. Alnafisah

Abstract: This study scrutinizes the asymmetric impact of COVID19- on the Saudi stock market and various sectors, specifically focusing on the TASI (Tadawul All Share Index) and their response to policies restricting international mobility. The analysis employs the NARDL (Non-Autoregressive Distributed Lag) model, covering the period from March 2020 ,5, to August 2020 ,26. The findings suggest that the TASI index, including the media and food sectors, does not demonstrate a significant long-term response to confirmed COVID19- infections. Conversely, the health, energy, and insurance sectors exhibit asymmetric and significant relationship with the health crisis. Additionally, the study reveals a significant and positive effect of international travel restrictions on the insurance, banking, and telecommunication sectors.

The impact of logistics services on exports in selected countries

Bayan Khalaf Al-Juaid

Vivian Nasrulddin

Abstract: The study aimed to estimate the impact of logistics services on exports. The study relied on the standard approach using the panel data time series methodology, in estimating the impact of the sub-indicators of logistical performance on the exports of some countries, which topped the first positions according to the classification of logistics Agility for Emerging Markets, during the period (2022-2007). It turned out that the most appropriate model is the FEM, and the results came with a positive effect of each of: The Customs, Tracking and Tracking, and the Timeliness index, on exports in the countries under study, as well as the opposite effect of the infrastructure index. While the results revealed that the indicators of International Shipments and Quality of logistics services did not affect exports in those countries. Accordingly, the study recommends that countries reconsider strategies related to the quality of their logistical services, in order to contribute to raising logistical performance. It is also desirable for countries to explain the reasons for the decline or improvement in their logistical performance, after each issuance of the index.

The impact of the development of the digital economy on the quality of education outputs in Saudi Arabia (2001-2021)

Sarah M. Almogbel

Nashwa M. Ali

Abstract: The study aimed to analyze and highlight the impact of the development of the digital economy on the quality of education outputs during the period (-2001 2021). The main contribution of this study was that it dealt with the direct relationship between the digital economy and educational outcomes in the Kingdom of Saudi Arabia, as previous studies were limited to studying the impact of the digital economy on economic growth as a whole and other variable. The research methodology relied on the analytical descriptive method in presenting theories and analyzing data, in addition to the standard method for estimating the relationship in the long and short term between the variables in question by the method of cointegration and the error correction model. The result was that the digital economy adversely affects productivity in the long term, but in the short term there is no effect.